مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

الهوية والاستعمار في الجولان المحتل
ملاحظات في جدلية الوعي والهيمنة

أبحاث اجتماعية، صالون الجولان

منير فخر الدين

11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

مركـز حرمـون
للدراسـات المعاصـرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسّسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إليها في المجتمع السوري انطلاقًا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصّصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعددٍ من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعدِّدة في إنجاز برامجه، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.

الدوحة، قطر
+974 44 885 996
غازي عنتاب،تركيا
+90 342 326 5112
harmoon.org

تمهيد

في هذه الملاحظات أسلط الضوء على واقع الهوية والوعي السياسي في الجولان المحتل. وأستخدم لهذا الغرض بعض المنظورات الفلسفية والسوسيولوجية المعروفة التي قد تكشف أشياء، وتخفي أخرًا. لقد اعتمدت نوعًا من السرد التاريخي لتبين تطورات محددة في بنية ومؤسسات المجتمع الجولاني وجدليته مع الاحتلال الإسرائيلي. جاء هذا النص خلاصة سنوات طويلة من الاهتمام والتفكير، والانخراط في جوانب من الهم العام، وتبادل الآراء مع عدد من الزملاء في الجولان المحتل. لقد فتح النص أمامي عددًا من النقاط التي تحتاج إلى مزيد من البحث، وأعده تجريبيًّا، وآمل أن يكون فيه مادة مفيدة للمهتمين في تطوير النقد التاريخي والثقافي. فالهدف منه رسم معالم تاريخية ومستقبلية لمسيرة بناء الذات ومقاومة الوعي الاستعماري في سياق تزداد فيه الهيمنة المادية وتدخلات السلطة البيرقراطية والترويج للأيديولوجية الصهيونية عبر أجهزة دولة الرفاه.

[1]

شكّل انتصار دولة الاحتلال في حرب 1967 شعورًا هائلًا بنشوة القوة لدى قادتها وقطاعات كبيرة من جمهورها. وترجم ذلك في ارتكاب جرائم حرب تتمثل بالتطهير الإثني والتوسع والاستيطان؛ إذ ولد من جديد الشعور بقوة وجبروت، من دون خوف عاقبة أو حسبان، لنفي الوجود العربي على الأرض.[1] أطلق قادة الاحتلال في الأسابيع الأولى التي تلت السادس من حزيران مبدأ الدمج الاقتصادي للجولان المحتل مع إسرائيل. ومن هذا المبدأ اشتقت التبريرات والتشريعات - المنافية للقانون الدولي المعاصر - التي سمحت ليهود إسرائيليين بإقامة مصالح اقتصادية في القنيطرة وغرس نواة مبكرة جدًا للاستيطان في الإقليم المحتل. وفي الوقت نفسه، أقرّ قادة الاحتلال تطبيق نظم دولة الرفاه الإسرائيلية على السوريين المتبقين في أرضهم المحتلة، من مثل قانون الضمان الاجتماعي والأجور وبعض الخدمات الصحية. وبُدِّلت الكتب المدرسية، وربط نظام التعليم جذريًّا وكليًّا بنظام التعليم الإسرائيلي، واستخدم المنهاج الإسرائيلي في المدارس. من خلال ذلك كله، عملت إسرائيل بصورة حثيثة لجذب الأهالي وابتزازهم لإعلان تبعيتهم الصريحة لدولة الاحتلال بناء على مكوناتهم الطائفية. فقد كانت السياسات المذكورة في إقليم الجولان المحتل مختلفة عن السياسات التي طورت اتجاه باقي الأراضي المحتلة وأهلها. ما زالت هذه السياسات

---

[1] الحديث هنا يشمل القرى الخمس التي بقيت في أقصى الشمال على سفح جبل الشيخ من دون تهجير وتدمير مع بضعة آلاف من سكانها (اليوم تحوي أكثر من 20 ألفًا)، والتي اختلفت في المصير عن مشهد الجولان الواسع الذي دمر وهجر بصورة كاملة، حيث تتحدث التقديرات الأخيرة للمرصد - المركز العربي لحقوق الانسان في الجولان المحتل – عن تدمير إسرائيل لـ 340 قرية ومزرعة، بالإضافة إلى مدينة القنيطرة، وتهجير أهاليها البالغ عددهم حوالى 126 ألفًا، خلال الحرب أو بعدها.

تتجذر وتتطور - بعد خمسين عامًا على الاحتلال. ولكن تجذرت معها أيضًا تناقضات عميقة. وسؤالي هنا متعلق بالهوية، فما هو تأثير تراكم خمسة قرون على الدمج والتحولات في الواقع الاقتصادي والقانوني والبيرقراطي والمعيشي اليومي في الثقافة والوعي والهوية للسوريين تحت الاحتلال الإسرائيلي؟

تتعذر الإجابة عن هذا السؤال من دون منظور تاريخي واسع، ومن دون إطار نظري لفهم الجدليات التي تحصل في مستوى الوعي. لم تكن السياسات الإسرائيلية متعلقة فقط بالاقتصاد وربط الاحتياجات المادية للمجتمع المحلي بالاقتصاد الإسرائيلي، بل كان الهدف هو بناء حالة من الهيمنة على مستوى الوعي والإرادة؛ أي الانطلاق من أن سيادة المجتمع المنتصر باتت متحققة ومطلقة على الأرض والسكان، وإن كانت من دون اعتراف دولي. إن اكتمال إعلان هذه السيادة تطلب ليس فقط خضوع الواقعين تحت الاحتلال للقانون العسكري ولاحقًا المدني، إنما القبول والتبعية على مستوى الوعي، وإعادة بناء نظرة واحساس الأهالي تجاه أنفسهم والمحتل. بنظر المحتل، وجب أن تنتفي عن هؤلاء الأهالي الهوية السورية، بمعنى انتمائهم إلى جماعة صاحبة الحق في السيادة على الأرض. في هذا المنطق، خرج الأهالي من دائرة الأعداء الوجوديين، لينظر إليهم بوصفهم جماعة مطواعة، يمكن أن تتبع إرادتها إرادة المنتصر؛ تعي وتقبل بذاتها كذلك كجماعة إثنية، كطائفة ضعيفة، قدرها ألا تحقق ذاتها كأمّة في سيادتها الخاصة، إنمّا أن تبحث عن حام لها من خارجها.

يبدو الأمر، في البدء، وكأننا أمام جدلية السيد والتابع بحسب ما وصفها هيغل. غير أن هيغل يعد قبول التابع بتبعيته هو الحل الجدلي للسيد والتابع كليهما؛ فوعي التابع بذاته، بوصفه محدود الإرادة، هو الوعي الحقيقي، أي الوعي الوحيد الممكن، أما وعي السيد فهو زائف، لأنه ينغلق على وهم بالسيادة المستقلة بذاتها، لا يرى حقيقة الأمر - أنه مغترب ولا يعي واقعه واعتماده الجدلي على التابع لأجل تلبية احتياجاته المادية والمعنوية، أي ليكون سيّدا يرى نفسه مطلق الإرادة. قد يكون هناك شيء عميق من هذا القبيل الجدلي كامن في كينونة الوجود الاستعماري. لكن ما يهمني ويقلقني في الواقع تحت الاستعمار هو أمر آخر: كيف تتعطل جدلية هيغل؟ ما يهمني هو ما أراه السمة البارزة للواقع الذي نختبره يوميًّا منذ خمسين عامًا تحت الاحتلال والاستعمار ومشروع الهيمنة المرافق له للوعي الصهيوني. وهي سمة ما أسميها بازدواجية الوعي المتكررة والمتعددة. وأقصد بذلك أولًا الازدواجية او الانفصام بين وعي المحتل الحاكم ووعي من يقع تحت الاحتلال، فهذا الانفصام يعد مواجهة دائمة واحتكاكًا متعدد الأوجه بين وعيين يبدو أنهما لا يلتقيان ولا يتعارفان بالتمام، على الرغم من المعرفة الاستخباراتية والبيرقراطية وسياسات التمثيل الأكاديمية والإعلامية والتربوية، وعلى الرغم من الاحتكاك اليومي في مجالات العمل والسوق. وأقصد ثانيًّا، الازدواجية الداخلية التي تحصل في وعي الذي يقع تحت سيطرة الاستعمار، بين تصوراته لذاته كذات منيعة، مستقلة في تراثها وتقاليدها وقوتها المعنوية، من جهة، وبين حقيقة معاش هذه الذات وارتباط احتياجاتها اليومية بمنظومة المحتل التي تظهر على الدوام كمنظومة الآخر، تحمل صفاته وهويته، لكن بصورة اعتادت الذات الأهلية قبوله وحتى الارتياح إليه وطلبه من جهة أخرى. وهذه الازدواجية أيضًا تتكرر بصورة مستمرة وتتخذ أشكالًا وأوجهًا عدة.

[2]

تظهر الازدواجية الأولى في تاريخ النضال والمواجهة السياسية المباشرة بين المستعمر والأهالي التي تدور حول الهوية والانتماء للأمة العربية ولسورية. فعلى الرغم من ضم السوريين في الجولان المحتل للنظام القانوني والبيرقراطية والنظامين الاقتصادي والتعليمي التابعين للمستعمر، وعلى الرغم من التأثر الكبير على صعيد الحياة اليومية بذلك المجتمع وبمؤسساته، وعلى الرغم من قبول المجتمع بالواقع الاقتصادي الإسرائيلي والاندماج في سوق العمل، والاستفادة المادية والاجتماعية والصحية وغيرها؛ فقد واجه المجتمع الشرطة الإسرائيلية في مناسبات وطنية كثيرة ومتكررة منذ إعلان الضم الإسرائيلي للجولان المحتل عام 1981 وقبله، واستخدم آليات العصيان المدني، والمواجهة الجسدية مع قوات الأمن أحيانًا. شكلت تلك المواجهات سجلًا من الذاكرة والرموز المحلية يدلّ على أن حالة القبول باليومي ليست إلا حالة قائمة على قلق بنيوي. فلقد نمى وتكوّن مع هذا الاندماج إحساس بهوية مغايرة ومقاومة، ترفض الامتثال إلى جبروت المنتصر، وقادرة أحيانًا على أن تتحداه، وتهزأ منه، وتجبره على المواربة.

لقد راهنت السياسة الإسرائيلية، كما تبيّن الكتابات والوثائق الصادرة عن مسؤولين في الجهاز الإداري للاحتلال، على وجود انفصام بين الوعي الطائفي ومشروع القومية العربية، بوصف الأول أقرب إلى الوجدان لدى المجتمعات المحافظة، وبوصف الثاني أمراً محدثًا يمكن محاربة تأثيره فيهم. ومما لا شك فيه هو أن مسؤولي الاحتلال، كما أرباب العمل الإسرائيليين، حظوا ويحظون بكثير من التطمينات بهذا الصدد من خلال ما قد يقال لهم من قبل الأهالي لتمرير مصالحهم اليومية. لكن المفاجأة المعاكسة تبقي دوما قائمة. والنموذج البنيوي لهذه المفاجأة يتبدّى جليّا في حالة الإضراب الكبير في شباط عام 1982 - حين رفض الأهالي قرار الضم والتجنيس الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى انهيار المناعة والاستقلالية الذاتية عبر الارتباط بالتجنيد للجيش الإسرائيلي (قياسًا بالطائفة الدرزية الفلسطينية). في مواجهة ذلك الخطر كوّن الأهالي إجماعًا سياسيًّا شعبيًّا، بدرجات نادرات من التكتل والحزم، لتأكيد الانتماء الوطني السوري والقومي العربي، ورفض أسرلة الوعي والانتماء.

يصرُّ الخطاب الإسرائيلي على أن ردة فعل الأهالي تلك نبعت من خوفهم من انتقام النظام السوري من أقاربهم في سورية، ومن احتمال إرجاعهم إلى سورية (كما حدث مع سيناء في تلك المدة)، وليس من انتماء قومي حقيقي – فهذا يُنكر وجوده معياريًّا في وجدان المستعمِر. لكن اللغة التي استخدمها الأهالي والرموز التي أنتجوها كانت تبنى على رواية أو سردية تاريخية تؤكد أصالة التقاليد المحلية وارتباطها الوطني، وكان استحضار نموذج سلطان باشا الأطرش والثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي عام 1925 التي شارك فيها أهالي الجولان، وضحوا بعشرات الشهداء ومئات الجرحى، وعانوا التهجير وحرق القرى؛ مصدر إلهام وقوة معنوية كبيرة. قالوا (لا) في وجه فرنسا قبل أن توجد إسرائيل، وكانوا قادرين على قول (لا) مجددًا في وجه إسرائيل.

إن ما يحصل في حالات الإحساس الجدي بالخطر الجمعي– من مثل الخوف من الانزلاق إلى الحضيض الأخلاقي في جيش المحتل، وتحمل دماء الأخوة، وجعل شهداء الغد يخونون شهداء الأمس في تناقض أخلاقي ذاتي صارخ أو الخوف من القمع البوليسي والفتنة الطائفية في الوطن – هو سؤال في العمق الوجداني الأخلاقي الذي لا ينشأ وعي أو مخيلة جمعية من دونه، وليس محض حسابات مصالح أو منافع مادية استهلاكية عابرة. وهذا الأمر لا يمكن للمحتل أن يعترف به من دون التنازل عن مشروع هيمنته لدخول التواصلية الحوارية الانسانية التي تقوم على الاعتراف المتبادل مع الآخر. وفي هذه الأثناء، ومن دون أن يحصل هذا التنازل، فالأمور تمشي عبر تكرار النفي دومًا، وتولّد أوجه عدة لثنائية الاستعمار البنيوية.

لقد وصف فانون ذات مرة في خضم الصراع ضد الاستعمار الحيّز الاستعماري في الجزائر بحيز منقسم عرقيًّا بين المدينة النظيفة والغنية لأنها بيضاء، والأحياء الفقيرة والمهملة والمتسخة لأنها سمراء، ما يولّد انفجارات من العنف الثوري. وقد قصد فانون تعطل الجدلية الماركسية للصراع الطبقي وللسياسية من جراء هذا التقسيم الجوهراني والفصم المطلق بين الوعيين. قد لا يكون وضع قرانا في الجولان المحتل بتلك التعاسة التي وصفها فانون، لكن الثنائية ذاتها وما ينتج عنها من وعي متواتر قائمة ومتجذرة وصلبة، وهي متزامنة مع تكثيف الاندماج وليست نقيضًا له - لأن الاندماج في بنية حداثة استعمار استيطاني يقوم على التمييز العرقي، هو اندماج في هوامش وتصنيفات استثنائية تخلق اجتماعيًّا وثقافيًّا وتكنوقراطيًّا وماديًّا باستمرار، فتعيد إنتاج البنية، وتحول دون تحوّل الاندماج إلى تجاوز وإلغاء لمنطق الفصل والتمييز والمفاضلة الداخلي في البنية. إنّ شأن الأرض وسياسات التنظيم والبناء في الحيز هو مثال بارز أمامنا جميعًا على هذا الفصل: فعلى الرغم من أن الحداثة المادية والتطور في معايير الحياة والسكن والرفاه عمومًا في ظل الاحتلال أمر ينظر إليه إيجابيًّا من قبل الأهالي، بل هو ممكن ومرغوب ويتحقق بطاقاتهم الجسدية والمعنوية، إلا أنّ الأهالي يدركون أنّ الوجه الآخر الملازم والمقوّض لعملية (التطور) هذه، هي السياسة الإسرائيلية التمييزية والخانقة في كل ما يتعلق بالأرض والحق في الحيز. فالتخطيط والتطوير يتبع ويشرعن حركة وتوسع استيطان اليهود أفرادًا وجماعات؛ ويحاصر التوسع، ويشوه النمو الحضري لأصحاب الأرض. لقد طورت مساكننا المادية نسبيًّا، وحسنت بعض الخدمات، لكن البيئة العمرانية التي نعيش فيها ضاقت، واكتظت بفعل سياسات التخطيط، وكلما طرأ طارئ – إيجابيًّا كان أو سلبيًّا – بفعل الدمج في منظومة المستعمر الكلية (التنظيمية والاستهلاكية والجمالية)، تزداد الفوارق الشكلية وهوية المكان ظهورًا ووضوحًا، بين حيّز الاستيطان وحيّز أهل البلد.

لكن ما يجب الالتفات إليه هو أنّه على الرغم من أن البنية الثنائية للاستعمار تبدو ثابتة، ويعاد إنتاجها دومًا، إلاّ أن شطري الوعي ليسا جامدين أو تلقائيين. يتكون الوعي وينتج من خلال استراتيجيات وممارسات خطابية يقوم بها الفاعلون لرسم هويتهم ومعاني أفعالهم. ليس من السهل الإحاطة بهذه الاستراتيجيات والممارسات وآليات عملها جميعها، فهي تشمل الخطاب السياسي المباشر، واللغة العملية اليومية (التي تتمايز عن الخطاب السياسي وتتخذ طابعًا خاصًا)، والتشكّلات المختلفة للذاكرة الجمعية (رواية التجارب

الماضية التي مرّ بها المجتمع) عبر ممارسات التربية في العائلة، وعبر الحيّز العام بشقيه – المحافظ (ذلك الذي يعيد إنتاج الإحساس بالهوية محافظة وثباتًا على التقاليد الدينية والاجتماعية والبنية الهرمية للسلطة والجاه والمعرفة)، والحداثي (ذلك الذي ينشأ بفعل الحداثة والتحديث وتحولات بنية العمل وبنية السلطة في المجتمع، ويسعى إلى الثورة على معاني القيم الاجتماعية الأساسية، من مثل قيمة المساواة، والعمل والجاه والتدين، الخ). لكن يمكننا التأمل في آليات الوعي هذه ودراستها، وما يلفت نظرنا في هذا المضمار هو المقدرة البيّنة على إعادة انتاج المناعة الذاتية التي تنشأ بسبب التنوع والمناقشة الداخلية، بالنظر إلى الاستراتيجيات الخطابية التي تكوّنه كافة.

[3]

تظهر متتالية الثنائيات الأخرى – الداخلية – للعيان بأشكال أوضح مع تطور اقتصاد الاحتياجات، وتبدل المعاني الاجتماعية والقيمية للمنافع الاستهلاكية، بفعل تحولات الاقتصاد وأنماط الحياة. في عملية التحديث وتحوّل العلاقات الاجتماعية ومنظومة القيم، يتغيّر مفهوم الاقتصاد من مفهوم الاكتفاء وتأمين المؤنة الضرورية والادخار للطوارئ والأجيال القادمة، إلى مفهوم يصبح فيه نمط الاستهلاك وحجمه ذا دلالات على المنزلة الاجتماعية وعلى الذائقة والاستثمار في رأس المال الاجتماعي. وبهذا المعنى تصبح المصالح المادية الاستهلاكية أبعد عمّا يمكن أن توصف أو تعد أمورًا يمكن الترفع عنها - بل يُنظر إليها بوصفها جزءًا لا يتجزأ من البناء والتطور والتقدم. ومن هذا المنظور ينشأ توتر حقيقي بين الهوية الوجدانية (الشعور بالأصالة والاستمرار عبر الزمن) والهوية العملية (التأقلم والتغير واستقبال الجديد، ولا يحلّ إلاّ من خلال البحث النقدي في كليهما.

هذا التوتر لا يعني أن المحافظين يتمسكون بالوعي الخاص، والحداثيون يذوبون في التحديث الاستعماري. بنيويًّا، وبتأثير عملية التحديث، كان لا بد من أن تتعدد معاني الـ (لا) بوجه المستعمِر. بمعنى محدد أكثر، كان هناك تأسيسان كبيران لهذه الـ(لا): تأسيس ديني محافظ وتأسيس حداثي علماني. الأوّل يقوم على الذات الدينية التي تمنح مصدرًا ميتافيزيقيًّا للوعي بالذات بوصفها ذاتًا نقية، وهوية لا تمتزج ولا تذوب في متطلبات المستعمر، نظرًا إلى اختلاف الدين بالمطلق. في هذا الوعي هناك فصل مطلق بين الزمن الدنيوي الزائل (وما يعتريه من نقص وتشوه جوهري في العالم الجسماني) والزمن الآخروي الأزلي (وما يحتويه من كمال وحقيقة ونور في العالم الروحاني). لم يفت هذا الوعي الإسرائيلي، بل بالعكس؛ لقد عوّل قادة المشروع الصهيوني وخبراؤه في سياساتهم الطائفية تجاه الدروز الفلسطينيين، على ميتافيزيقية الهوية الدينية أو صوفيتها، وعلى الثنائية بين الروحاني والجسماني، والآخروي والدنيوي، ما يتيح للطائفة أن تعيش هويتها الخاصة جدًّا والمتمايزة جدًّا على الصعيد الميتافيزيقي، وأن تكون ليّنة طيّعة على الصعيد السياسي والمادي. لكن الرد الأهلي في الجولان المحتلّ خلخل جمود هذا الحسبان، وأثبت مقدرة رجال الدين واستعدادهم لتسييس الميتافيزيقيا بسهولة (عمليًّا لا يوجد فصل مطلق بين الصعيدين في الوعي الطائفي،

إنما محض تمييز وظيفي ووضعي)، فاستخدم الحرم الديني – ومرة أخرى نتحدث عن الحدث النموذجي في عام 1982 - على كل من يقبل المواطنة الإسرائيلية، ما شكّل أداة قوية لتشكيل الإجماع الوطني.

إلاّ أن هذا التسييس يمكن أن يختفي أو أن يوجه باتجاه آخر، ولذلك فإن تخلخل الجمود في الحسبان الإسرائيلي لم يعن القضاء عليه. في العام 1982، حاول قادة الاحتلال الضغط - عبر أعيان من رجال الدين الدروز في الجليل والكرمل - لإلغاء قرار الحرم الديني، وساقوا حجة قوية من منظورهم: الحرم يعني إنكار دين الطائفة في إسرائيل، وهذا أمر خطر، ولا يصحّ. لم يثن ذلك الضغط أهالي الجولان وأعيانهم الدينيين عن قرارهم، وأصروا في حينه، وما زالوا، على أن قرارهم الديني محلي التطبيق، ويخص سوريي الهضبة الدروز حصرًا، وليس للتعميم على الدروز كافة. وتأكيدًا على هذا الفهم، يشار إلى أن الحرم الديني كان مقرونًا بحرم اجتماعي، يهدف إلى عزل الفرد الخارج عن الإجماع في الحياة الاجتماعية ضمن جماعته المحددة. وبمرور الوقت، وبفعل تغيّر الوضع الاجتماعي، ودوام الاحتلال، وتبدل الأجيال، وتبدل الميزان السياسي في المنطقة؛ تقلص الحرم الاجتماعي إلى حد كبير، ويكاد يكون رمزيًّا فحسب. بل أكثر من ذلك، نشهد اليوم مع الجيل الثاني للقيادة الروحية زعيمًا متفاهمًا تمامًا مع المؤسسة الإسرائيلية بخلاف الرعيل الذي سبقه، وأسهم في تأسيس الموقف الوطني. بات الزعيم الروحي في الجولان المحتل يلعب دور الوسيط بين الأهالي والسلطة الإسرائيلية في عدد من القضايا الاجتماعية والإنسانية، وصار يتقاضى معاشًا من وزارة الأديان الإسرائيلية، ويستقبل الوفود الحكومية بين حين وآخر. ولكن هذه الممارسات يمكن أن توسم بالبراغماتية التي تتيحها منزلة الزعيم الروحي، وتقع ضمن مسؤوليته في رعاية شؤون المجتمع، وليست تعبيرًا عن تحول في هوية المجتمع (ففي الوعي السياسي الطائفي، ليس من الغريب أن يتولى أولياء أمر رعاية الشؤون الدنيا وما تتطلبه من (دنس)، لكي يحفظ الجوهر الروحي والخلاصي). ونجد لذلك تعبيرات ملموسة: ما زال الحرم الديني صامدًا في مجدل شمس على الرغم من (براغماتية) زعيمها الديمي، وعلى الرغم من رفع الحرم الديني عن المجنسين مؤخرًا من قبل خلوات القرى الأخرى في الأزمة السورية الدامية.

هذا الحال – أي الموقف الوطني في تداعياتها وفي ضعفه وفي صموده – إن دلّ على شيء، فهو يدلّ على وجود حسابات سياسية وحياة سياسية للوعي الديني-الطائفي، وليس من المتوقع انتهاء هذه الحياة فجأة، ودخول زمن-وعي علماني مطلق. قد تطرأ تداعيات وأوضاع وحسابات جديدة، لكن الهوية الوطنية السورية - بما تقوم عليه من تجربة زمنية مديدة، مملوءة بالمناقشات والتوترات، بتقاطعات الوضوح مع الضبابية، ستبقى بمنزلة المرجع لأجل قياس أفعال المستقبل ورسم مسار الخطى القادمة. لقد اقترنت الهوية الطائفية-الدينية في الجولان بالهوية الوطنية (على أساس تخيل الوطن دوائر متجاورة من الطوائف بدلًا من تخيل لحمة أهلية مدنية تخترق وتقوض حياة الجماعة الطائفية وخصوصيتها وسيادتها على أبنائها)، ولن يكون بالإمكان قلبها لتصبح - فجأة – محبّة وموالية لإسرائيل. لقد أنتج الوعي الطائفي استعارة بيولوجية للعلاقة بالوطن بوصفها أمًّا، وليس من السهل أن تصبح (الجارة) هي الأمّ بأي سهولة كانت. وكما شهدنا في المدة الأخيرة فإن تجنيد المؤسسة الدينية في موالاة شديدة لنظام الأسد ينبثق عن التمسك

بالهوية السورية، وإن كان يحمل ذلك مفارقة تراجيدية! باختصار، كلما اشتد مشروع الجذب إلى إسرائيل، ستشتد أيضًا التجاذبات الداخلية، وترسم مواقع جديدة.

[4]

إن التجاذب الأعمق بنيويًّا، والقادر على إحداث تحولات في الهوية الثقافية وفي معنى المواطنة والانتماء، يكمن في التأسيس العلماني الحداثي للهوية الوطنية. يقوم هذا التأسيس على ميتافيزيقيات أخرى: قومية، وطبيعية وغيرهما. وهذا التأسيس يتواتر بطريقة مختلفة مع الاحتلال، إذ إنّ العالم المادي في هذا الوعي ليس (فانيًا)، ولا هو بمنفصل عن الهوية الميتافيزيقية، بل هو جسدها الضروري الذي لا تقوم ولا وجود لها من دونه؛ فالحداثة والعمران هما تحقق ضروري للأمة، ويدل مستواه على خامتها وجوهرها ودرجة رقيها ووجودها. إن الصوفية في الوعي العلماني هي الفلسفة العبثية أو النهيلية التي لا ترى في الواقع المادي سوى مفارقات مستمرة للماهية الإنسانية – فلا إيمان بتحقق التجسد للماهية في أي عمران أو ظرف اجتماعي مثالي. لكن المدّ الأكبر في هذا الوعي هو المد السياسي (القومي تحديدًا) وليس الصوفي الانعزالي، الذي يلتزم برؤى محددة عن العالم الاجتماعي. في الوعي القومي – ذلك الوعي السائد في الحداثة – ترتبط الحداثة بماهية الأمة القومية، ويحصل جدل خاص مع الاستعمار. فإذا كانت الصوفية الدينية (أو العلمانية النهيلية) تساعد في التخلّي عن المشروع السياسي، وهي ما يعوّل عليه الاستعمار وثقافة الاستهلاك، لا يمكن التعويل على صوفية قومية، فهذا يبدو تعارض منطقي في المفهوم (على الأقل إلى حين). فالقومية الاستعمارية والقومية الوطنية تلتقيان وتتصارعان على التجسد الحصري في العمران ذاته، وينشأ بناء على ذلك ديناميكيات وترددات خاصة بين الغالب والمغلوب. في هذه العلاقة يظهر السؤال: كيف يكون المغلوب - مستقلًا بذاته؟ أم تابعًا ومتماهيًا بالآخر؟ وكيف؟.

لكي نفهم هذه الجدلية، علينا أيضا أن نصحح المنظور الميتافيزيقي للأمة - ذلك الذي يرى بالأمة ماهية سابقة متجسّدة في التاريخ، تحقّق نفسها عن وعي أو إرادة قصدية في أشكال اجتماعية معينة. في منظورنا، فإنّ البناء الفوقي (الوعي) ينشأ بالتزامن مع ومن خلال البناء التحتي (الأشكال الاجتماعية). فالتحديث ينشئ الحداثة وقلقها، وهو الذي ينشئ الوعي الوطني، وليس العكس. ومن هنا تنشأ وضعية غريبة: سباق إنتاج ونفي جدلي بين الاستعمار والقومية. فالحداثة الاستعمارية تسهم في خلق الأحوال المواتية لتشكل القومية المناهضة لها، وتدبر دومًا لهدمها في الوقت ذاته. ولكي نفهم هذه التوترات أكثر علينا أن نفهم ذلك الوعي في نسيجه وعمقه الاجتماعي والثقافي، ولا نقصره على الشكل السياسي المثالي والمكتمل لتحققه: أي الدولة-الأمة. ولكي نحلّله إلى عناصره الاجتماعية، علينا ان نتحدث عن الأشكال أو الصور forms الاجتماعية التي يحتويها، وآليات التخيّل الاجتماعي التي تنتجها.

في التراث الفلسفي الحديث ينظر إلى مجمل أشكال مجتمع المواطنة بشمولية تحت مسمى المجتمع المدني (وعند لوك يستخدم المصطلح رديفًا للمجتمع السياسي، والجماعة السياسية). بمعنى آخر، ينظر إلى (المجتمع المدني) مجملًا شاملًا وبلا هوامش وأطراف للحاضنة الاجتماعية، متداخلًا في العمق مع الدولة (يظهر هذا في فلسفة هيغل بصورة شديدة الوضوح، وهناك بالطبع، كما تبيّن دراسة عزمي بشارة عن المجتمع المدني، جدل غني حول المفهوم في التراث الفلسفي الحديث). في التحليل السوسيولوجي، علينا أن نأخذ هذا المنظور الفلسفي – المعياري – بحذر؛ فهناك قبل المجتمع المدني وبعده، المجتمع نفسه، ولا يختزل هذا بثنائية حالة الطبيعة/الغاب من جهة، وحالة الدولة البيرقراطية المنظمة، من جهة أخرى، ولا يختزل في هرم هيغل البرجوازي: العائلة-المجتمع المدني-الدولة. نحتاج إلى فهم لأشكال المجتمع المدني بوصفها أشكالًا اجتماعية تنشأ في بيئة المجتمع التقليدي وتحولات حداثية معقدة ومتقلبة المصائر، وفي بيئة العولمة، وفي تقاطعات معقدة مع الدولة. باختصار، ليس المجتمع حاضنة شاملة قائمة بذاتها كوجه آخر للدولة؛ بل هو مشروع سياسي قد يصبو نحو الدولة-المجتمع في حالة معينة، لكنه يعمل بطرق مختلفة في سياقات مختلفة، وفي حالتنا، ضمن علاقات معقدة من التقاطع والتنافر بين الدولة والمجتمع المدني. وعلينا تحديد معالمه بصورة دقيقة؛ وهنا نقصد به نشأة الروابط الطوعية على وجه التحديد.

في السياق الريفي السوري عمومًا يمكن أن يتتبع المرء نشأة أشكال المجتمع المدني من خلال تأثير الدولة في المجتمع، وخاصة في حقبة الاستقلال، حيث بدأ الانخراط في أجهزة الدولة البيرقراطية – التعليم والجيش والإدارة – يأخذ طابعًا شعبيًّا، بعد أن كانت الدولة جهة سياسة يصلها الفرد بوساطة الأعيان. في مجدل شمس، ومن خلال بحث في التاريخ الشفوي أجريناه قبل عقد من الزمن، يمكننا تحديد عقد الستينيات نشأة البدايات الأولى للروابط الطوعية (على شكل تجمعات شبابية نهضوية للمطالعة، انخرطت بالمناقشات الأيديولوجية المعاصرة بين ناصرية وبعثية)، ومن ثم يمكننا تتبع هذه الروابط وتطورها في عقد السبعينيات بعد الاحتلال وفي الثمانينيات، وحتى اليوم. لا يسعنا هنا إعطاء هذا الموضوع حقه من السرد والتوثيق والتحليل؛ إنّما يمكننا أن نشير إلى مراحل عدة أو حقب متتالية.

لقد كانت النشأة الأولى لأشكال المجتمع المدني تحت الاحتلال متناقضة تمام التناقض، في العقد الأول للاحتلال؛ حيث إن النشاط السياسي أخذ شكل العمل السري والتجسس على قوات الاحتلال، وانتهى بمحاكمة عشرات من الشبان وزجهم في المعتقلات. أما على صعيد الحياة المدنية، فقد نشأت مشروعات من مثل الكشافة وغيرها برعاية الحاكم العسكري، ونشأت أندية رياضية غير سياسية. لكن سرعان ما انقضى هذا العهد مع نهاية الحكم العسكري في مواجهة مباشرة بين الأهالي وبين السلطة الإسرائيلية حول فرض القانون المدني. وفي هذه المدة دخلت النوادي في مرحلة سياسية بامتياز، ونشأت رابطة جديدة ناشطة – وهي رابطة الجامعيين في الجولان السوري المحتل - تركت أثرًا عميقا في تأسيس وتجذير الطابع العلماني للمجتمع نظرًا لارتباطها بشبكة علاقات واسعة مع اليساريين الفلسطينيين والحزب الشيوعي الإسرائيلي، وانفتاح باب التعليم العالي في الاتحاد السوفياتي. لقد نشطت الرابطة في حيز الخدمات

التعليمية الطوعية بمثل دورات التعليم والفنون والمخيمات الصيفية التي هدفت بصورة واضحة إلى تعزيز محبة الوطن من جهة وقيم الحرية والاستقلال الفردية من جهة أخرى، وكانت ترفع شعار ومهمة تطوير المجتمع ثقافيًّا وخدماتيًّا وحتى اقتصاديًّا. لا مجال هنا حقيقة لتقييم هذه التجربة وسرد المناقشات الكثيرة والتيارات والخلافات التي أفرزتها، فهذا يحتاج إلى فسحة أخرى. على العموم، يمكن وضع نهاية هذه الحقبة مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي – الذي شحن بمشروعه السياسي العالمي خيال الشباب والجدل بينهم في شؤون العصر ومهمة الطليعة وما شابه – وبداية مشروع جيو-سياسي أميركي جديد، دشن بالحرب على العراق بعد غزوه الكويت، ومؤتمر مدريد في عام 1991. ويمكن القول بأن المجتمع المدني الجولاني دخل في مرحلة ثالثة دامت منذ مؤتمر مدريد إلى الثورة السورية والحرب الدامية التي لم تعرف نهاية بعد. هذه الحقبة الثالثة هي الأطول، وامتدت على مدار عقدين أو أكثر، وكانت ميّزتها الأساسية مأسسة العمل الخدماتي.

بمعزل عن مؤتمر مدريد ومحادثات السلام كانت الرابطة قد وصلت إلى سقف محدود في إمكان الاعتماد على العمل التطوعي في إسهامها ورؤيتها حول تطوير المجتمع وتطوير الخدمات والبنى الاقتصادية فيه، وقررت دخول تجربة المنظمات الأهلية التي كان الفلسطينيون يشرعون فيها بعد أن فتح الأوروبيون عليهم دعمًا ماليًّا ضخمًا ليصب في بناء المجتمع المدني بوصفه قاعدة أساسًا لبناء الدولة الفلسطينية. وكان هذا القرار خلافيًّا جدًّا لما شكله من افتراق عن الموقف الوطني المتشكل في عقد الثمانينيات الذي أصرّ على ألا يتعرف مباشرة بقرار الضم والسلطة الإسرائيلية؛ فلكي تنتقل الرابطة إلى العمل التنموي المدعوم كان عليها أن تنشئ جمعية الجولان لتنمية القرى العربية (سابقًا الجمعية العربية للتطوير وتعرف باختصار "الجمعية")، جمعية رسمية مسجلة في وزارة الداخلية الإسرائيلية، وقد عد ذلك انتهاكًا للإجماع الوطني من قبل القوى المقربة من النظام التي تنتمي أيديولوجيًّا إلى حزب البعث. لكن الأمور بالطبع لا تقاس من هذه الزاوية، خاصة بعد خمسين عامًا من الاحتلال ونفوذ دولة الاحتلال ومؤسساتها المدنية في أدق تفاصيل وجودنا الاجتماعي. يقاس المشروع من ناحية أهدافه وإنجازاته. يمكننا باختصار القول بأن الجمعية نشأت تقريبًا في فراغ خدماتي (بعد عقد من الحراك الجماهيري والمقاطعة القوية للمؤسسات الإسرائيلية)، واستطاعت أن تقدم إسهامًا قويًا في تطوير الخدمات الطبية، لكنها فشلت في تطوير مشروعات تنموية أخرى وخاصة في الحقل الزراعي. وقد كان دورها في الحقل الثقافي أيضًا مثار جدل؛ فقد تطور في كنفها في البداية مشروع باسم (بيت الفن) لتعليم الفنون أسهم فيه ناشطون شبان، ولكن خلافات حول الأسلوب والسلطة وأجندة العمل وعلاقة الفن بالسياسة وغير ذلك، أدت إلى انشقاق الناشطين وتأسيس فعالية مستقلة – لم تكن مسجلة ولم تتلق أي دعم خارجي – باسم (مركز فاتح المدرس للفنون والثقافة). نشطت هذه الفعالية لمدة عقد من الزمن على الأقل، وطوّرت مناخًا فنيًّا من المعارض والدورات الفنية، وجذبت عددًا من الشباب المهتمين بالحقل الفني الذي بات بعضهم معروفا في عدد من الأوساط الفنية خارج الجولان المحتل. لكن الفعالية باتت منذ مدة شبه مجمدة لأسباب عدة، لا مجال لخوضها هنا، ولكن من

أبرزها صعوبة العمل من دون تمويل. أما المشروع الثاني المهم فهو مسرح (عيون) الذي دعمته الجمعية وأغلق مؤخرًا نتيجة أزمة مالية صعبة تمر فيها الجمعية. قدّم المسرح عددًا من المسرحيات عبر تطوير كوادر مسرحية شبابية ومن أعمار مختلفة، وشاركت في عروض عدة في المسارح الفلسطينية والفعاليات الأوروبية. وخارج هذا نطاق الجمعية، نشأت في الآونة الأخيرة تجارب عدة لفرق موسيقية باتت معروفة في أوساط واسعة فلسطينيًّا ودوليًّا؛ أشهرها (توت أرض) و(هوا دافي). وكذلك برزت إنتاجات لافتة في الشعر، وخاصة في السينما من تجارب فردية استطاعت أن تصل وتنخرط في أكثر من دائرة فلسطينيًّا وعربيًّا وأوروبيًّا.

لا مجال هنا لإيفاء هذه الحركة حقها من السرد. ولا بد من تعجيل الكلام لشرح سبب القول بانتهاء الحقبة الثالثة من المجتمع المدني الجولاني، ودخولنا في حقبة جديدة. هناك بالتأكيد أسباب عدة لهذا التحقيب، ولا شك في أن هناك دور مهم لتدهور الثورة في سورية، وتحولها إلى نزاع دموي إقليمي وعالمي بات يهدد وحدة سورية ومستقبلها بعد أن ضرب بقوة إيمان كثيرين منا بإمكان تحقق أي نهضة وطنية، ولو في حدها الأدنى. لكن السبب المركزي للقول بوجود حقبة جديدة هي حالة المدّ التي تكتسبها السلطة الإسرائيلية اليوم بما لا يقاس بالأمس، على الصعيد التربوي والأهلي. لقد عرفت السلطة الإسرائيلية أهمية الصراع على الحقل المدني عمومًا، وخطر تعزز حقل كهذا مستقل عن أذرع الحكم المباشرة، على الهيمنة الصهيونية. ولكن تعززت قناعة اليمين في السنوات الأخيرة، الذي يزداد هيمنة وتمكّنا من رسم السياسية في إسرائيل، بضرورة بناء سياسية هجومية كاسحة على هذا الصعيد؛ ليس في الجولان المحتل فحسب، بل إزاء المواطنين الفلسطينيين في الدولة العبرية بالأساس. وقد سعت إلى تنشيط أدوات الهيمنة من خلال مشروعات شتى قوية التمويل، تمررها الوزارات المختلفة – من مثل الأمن الداخلي والجيش والتربية والتعليم وغيرها – وجمعيات وحركات صهيونية مختلفة، من خلال المدارس، وتهدف إلى رسم معالم مجتمع مدني موالٍ وتابع، يقوم على ولاء وطني مبتور – أي يتبنى دولة إسرائيل كحاضنته الطبيعية والوحيدة، من دون أن يسأل عن بنيتها العنصرية والاستعمارية. إن أشهر هذه المشروعات هو أكثرها وضوحًا وخطرًا، هو مشروع الخدمة المدنية الذي يعد عمليًّا شكلًا من أشكال الخدمة الوطنية التي تشمل الخدمة العسكرية. ولكن هذا البرنامج ليس بالضرورة أكثر تلك البرامج تأثيرًا وانتشارًا – فهناك عدد متزايد من البرامج الأقل مباشرة، لكن التي تسعى إلى التمهيد للاتجاه نفسه، وتنجح من خلال المدارس إلى الوصول إلى الطلبة، وتنجح من خلال ميزانيات كبيرة أن تصل إلى المرشدين الشباب وتدمجهم في نشاطها. باختصار، تضع إسرائيل اليوم ثقلها بقوة وبمغريات كثيرة، لتجعل جميع الخدمات والبرامج التي من المفترض أن تقدمها دولة الرفاه من دون أبعاد أيديولوجية، أدوات أيديولوجية مباشرة، ترفع شعارات وأهداف صهيونية معلنة.[2]

[2] انظر مثالًا على ذلك بيان لجنة أولياء الأمور في مجدل شمس بتاريخ 19-2-2017 على الرابط:

http://ashtarr.net/?p=3352

الأمر المقلق فعلًا هو أن هناك شريحة ليست بقليلة من الأهالي تنظر إلى هذه البرامج بوصفها برامج خدماتية مجانية فحسب، وترفض وضعها في إطار التحدي السياسي. وللمفارقة يكتسب الجولان المحتل في خاصية تسهل عمل السلطة هذا ومشروعها – فهناك البعد الطائفي الذي بات يسهل التلاعب فيه على ضوء الطائفية الصاعدة في الإقليم والخراب الحاصل في سورية والطابع الطائفي الذي يأخذه الصراع حولها. ولكن هناك أيضًا عامل آخر مهم، وهو أن المجالس المحلية – إحدى أهم أذرع الحكم – تعيّن من قبل السلطة الإسرائيلية، ومن ثم يكون رؤساؤها موظفين موالين، ويحتاجون إلى رضا السلطة ولا يستطيعون القول (لا) – هذا إن أرادوا في قضايا سياساتية مهمة – وحيز المواربة لديهم ضيق. لكي يوازن قوته أمام السلطات على الرئيس أن يحصل على شرعية ما من الناس، وهذا يحصل أحيانًا من جراء التقاء المصالح (أي حين ينشط في مجال تقديم الخدمات)، لكن من أبرز الحالات وأكثرها فرادة وأهمية هي حالة الرئيس المعين في مجدل شمس الذي يرى بالنفوذ بين الشباب وفي الحقل الثقافي تحديدًا، وتمويله، وسحبه من نطاق الحركة الوطنية، أهم تأسيس لشرعيته الأهلية. والمفارقة، بالطبع، فهي أنّه يجرّ بذلك - عن قصد أو بغير القصد – الحقل الثقافي والمجتمع المدني الجولاني إلى الأسرلة. ولقد حقّق في الآونة الأخيرة خرقًا مهما على هذا الصعيد عبر جذب ناشطين معروفين في الحقل الفني (ولن أدخل هنا في ذكر الأسماء). وما يطمئن قليلًا هو أنّ حدود النجاح تبقى ضيقة نسبية -حتى اللحظة - لأن مفارقة دعم الثقافة الحرة من خلال أذرع الحكم في ظل سياسة حكومية أيديولوجية مقوية ومعلنة، مفارقة بيّنة، وستزداد وضوحًا مع الوقت. لكن لا يمكننا التعويل على انكشاف المفارقة فحسب. السؤال الوطني الذي يهمنا هنا: ما هو العمل الوطني في هذه المرحلة الجديدة من حياة المجتمع المدني؟ ما هي مهام المجتمع المدني؟

[5]

إن الخطر القائم هو جيلي بالأساس، فما يحدث هو أن جيلًا عريضًا من الشباب بات ينشأ اليوم في ظل مجتمع مدني وطني عاجز على الحركة، وفي ظل نشاط رسمي محموم لكسب الجيل وزرع ولاءات جديدة في وجدانه. لا نكتب هذا من خوف مطلق بأن هذه المشروع سيكون هو المشروع المهيمن بلا منازع ولا مقاومة. بل أنا على يقين أن الهوية الوطنية هي الغالبة إن تمت مقاربتها من جديد. سأترك موضوع المؤسسات جانبًا، وأكتفي فقط بالملاحظة بأن العمل المؤسسي في المرحلة الجديدة ضروري جدًّا، ويجب أن يستنهض من جديد، وأن يقدم مهنية عالية وممارسات تربوية تقدمية تقوم على الحرية والانتماء، ضمن رؤية وطنية واضحة لا تساوم مع الاحتلال لغايات مادية أو (براغماتية).

ما أود الإشارة إليه على وجه الخصوص هو موضوع الهوية والانتماء. الهوية ليست معطى إثنوغرافيًّا ثابتًا، بل هي مرتبطة بالذاكرة الجمعية وآليات بنائها. والتحدي هو كيف نتدخل في الذاكرة الجمعية ونبقيها حيّة كمرجع معياري في أوضاع مادية ومؤسساتية، وفي ظل خطاب هيمنة معاد؟ لا بدّ أولًا أن نخرج عن الوصف الفولكلوري للذاكرة الجمعية، ونقاربها بوصفها ممارسات خطابية ثقافية، لا محض قصص

مسنين تنقل من الآباء إلى الأبناء. وبهذا المعنى يجب ربط الذاكرة الجمعية (والهوية) بالبحث التاريخي والثقافي النقدي؛ علينا أن نعيها بوصفها حقلًا لاكتشاف الذات، والبحث في تنوعها وغناها لا أحاديتها.

لقد علّمنا القوميون العرب، من مثل ساطع الحصري، أنّ الانتماء القومي يقوم على شعور بمحبة الأمّة (أساسه المحبة الغريزية للأهل)، وعلّمونا أن الوحدة القومية تتطلب توحيد المشاعر وتوحيد الذاكرة التاريخية (أن نتذكر الأمور الجامعة وننسى الصفحات السوداوات من تاريخ الأمة). لقد غلّب القوميون الانتماء إلى التاريخ (المتخيل ضمن معالم كبرى واضحة ومشتركة بين الجميع) على الانتماء إلى الحاضر والمستقبل وما يحتويه من تنوع وغني وتجارب وتواصل مع الثقافات الإنسانية الأخرى. آن الأوان لكي نفكّر بقلب المنظور لفتح التاريخ على البحث، وفتح أفق بناء الذاكرة الجمعية، بما يحفظ حيويتنا في الراهن والمستقبل. هذا ما يجب أن نؤسسه الآن للجيل القادم؛ فهذا ما يضمن رحابة الهوية الوطنية، واستمراريتها، وحيويتها.